

المصرف الدولي للإعمار والتنمية

رعاية الفساد واستثمار الحرب وتنمية الفقر IBRD

دراسة عن تأثير (البنك الدولي)

في المشهد الراهن للعلاقات الدولية

جاسم محمد زكريا

كلية الحقوق – جامعة دمشق

Résumé:

المخلص:

مقدمة

الفساد والفقير قضيتان من أخطر القضايا التي تواجه العالم المعاصر بكل مؤسساته ونظمه وإنجازاته، فالفساد يمكنه أن يقلل العائد الضريبي في الغرب، لكنه يضرب مستقبل العالم في القلب، حينما ترث الأجيال حطام الدول التي نهبها الفساد وأنهكها الفقر!!

أقبح المصرف الدولي نفسه - كعادته - في معالجة القضايا التي أسهم في وجودها أساساً، معلناً الحرب على الفساد، والسعي للقضاء على الفقر عبر (سيناريوهات) وضعها من أجل هذا الهدف، ولما كان الفقر السمة الأكثر التصاقاً بدول أفريقيا الوسطى، ونظراً لارتباط الفقر فيها بظاهرة الحروب الأهلية، فقد أخذ الدور التدخل للـمصرف أبعداً مأساوية، تجلت في حالة (راو ندا) أحد أفقر تلك البلاد على ما سنرى.

أولاً - المصرف الدولي وأسطورة محاربة الفقر في العالم:

* الازدواجية في معايير الفقر التي يضعها المصرف الدولي:

يقدم المصرف الدولي للإعمار والتنمية في تقاريره السنوية الأرقام المعتمدة دولياً لمقاييس الفقر والغنى بين دول العالم، وعتبة الفقر المحددة أخيراً من قبل المصرف مؤداها، أن الدول التي تعد فقيرة هي تلك التي يقل فيها دخل الفرد عن دولار واحد في اليوم.

في الحقيقة، أن المعايير الموضوعية من قبل المصرف الدولي، تتسم بالازدواجية فضلاً عن التعسف والانفرادية، فمعيار دولار في اليوم لا ينطبق إلا على البلدان النامية، ولا يسلم المصرف الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجود الفقر في الغرب، فضلاً عن أن معيار الدولار الواحد في اليوم يتناقض تناقضاً صريحاً مع المنهجيات المقررة التي تستخدمها الحكومات الغربية والمنظمات الحكومية الدولية في تعريف الفقر وقياسه في البلدان المتقدمة. ففي الغرب، تنهض أساليب قياس الفقر على المستويات الدنيا لإنفاق الأسرة، للوفاء بالحاجيات الأساسية من مأكّلٍ وملبسٍ ومأوى وصحةٍ وتعليم، وفي هذا

السياق، وضعت إدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية في عام 1960 حداً لعتبة الفقر، يتكون من تكلفة الحد الأدنى للغذاء مضروبة في ثلاثة لمراعاة المصروفات الأخرى. وبلغت عتبة الفقر الأمريكية لأسرة تتألف من أربعة أشخاص في عام 1996 أكثر من 16 ألف دولار - بالضبط 16036 دولار - ويترجم هذا الرقم إلى دخل يبلغ 11 دولاراً للفرد في اليوم الواحد، بينما المصرف العتيد يضع مقياس الفقر؛ دولاراً واحداً في اليوم لشعوب العالم الثالث؟!¹

وقد أعلن المصرف الدولي العتيد! من سنين خلت، حرباً على الفقر²، كان يفترض فيها أن تسمح ظاهرة الفقر من على وجه المعمورة، ولكن الحرب المزعومة مكنت للفقر في الأرض، فتنامى وترعرع وضرب جذوره في الأرض، ودخلت دول العالم الثالث الألفية الجديدة وهي أشد فقراً، لأن خادم الإمبريالية العالمية المطيع - المصرف الدولي - استطاع تحويل اقتصادات تلك الدول؛ من خدمة التنمية ومكافحة فقر شعوبها، إلى خدمة سداد الديون التي أصبحت مصدر ربح وفير له ومن ورائه مؤسسات الغرب المالية الأخرى، مما أسهم في تنامي ظاهرة الفقر في العالم!!

وعلى الرغم من ذلك؛ يعود المصرف الدولي إلى إعلاء شأن معايير المزدوجة في قياس الفقر، حتى في آخر تقاريره، ومما جاء فيه أنه: "مع بدء القرن الجديد، ظل الفقر مشكلة عالمية، بل اتسع نطاقه، فقد باغ عدد سكان العالم ستة مليارات نسمة، منهم 2.8 مليار يعيشون على أقل من دولارين يومياً، بل إن منهم 1.2 مليار يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً... وإن 8 من كل 100 طفل يولدون لا يعيشون حتى عامهم الخامس³، وإن 9 من كل 100 طفل و14 من كل 100 طفلة هم في سن المدرسة، ولكنهم لا يلتحقون بأية مدرسة!!"⁴

ثانياً - المصرف الدولي وظاهرة الفساد عابر القارات.

لا شك أن، ظاهرة الفساد المتنامية، ولعلاقتها المتينة بإعاقة التنمية الحقيقية في بلدان العالم الثالث، ولا ارتباطها الوثيق بأطراف دولية تنتمي إلى دول الغرب الصناعي، تجعل البحث في أصولها ضرورة ملحة في نطاق عمل أكبر مؤسسة مالية في العالم، تمتلك أحدث آليات "التدخل" المشروع في اقتصادات العالم النامي!!⁵

1 - التعريف بظاهرة الفساد : يعرف الفساد عادة، أنه استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، من خلال الاستيلاء "Appropriation" والرشوة "Bribery"، وتهريب الأموال إلى الخارج، والسطو والاختلاس للأموال العامة من قبل أصحاب القرار والكوادر العليا في دولة ما⁶.

إن انتشار الرشوة واسع النطاق، جعل الفساد ظاهرةً عابرةً للحدود الدولية⁷، ومصدراً رئيساً للأطراف المستفيدة من تبادل المنافع في إطار إبرام العقود الدولية⁸، وذلك عبر التأثير على الخيارات الممكنة في العروض المقدمة، بقبول بضائع أو خدمات أقل جودة من تلك التي يفترض أن تقبلها الدولة، وغالباً ما يتم التعاقد على صفاتٍ صورية، لا وجود لها في البضائع أو الخدمات... المقدمة فعلياً.

هز الفساد كافة أنحاء المعمورة؛ بصرف النظر عن خلفياتها الثقافية أو ناتجها القومي الإجمالي أو مكانتها الدولية، وأصبحت **قصص الفساد**، تحتل حيزاً مهماً في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، وفي هذا السياق قامت منظمة الشفافية الدولية "Transparency International" - وهي منظمة دولية مناهضة للفساد - بوضع مؤشر مؤلف من عشر نقاطٍ مرتبةً ترتيباً تنازلياً من 10 إلى الصفر، أي أن أكثر الدول فساداً هي تلك التي تقترب من درجة الصفر، ثم باشرت بتطبيقه على دراسة ميدانية أجراها خبراءها على 54 دولة من دول العالم خلا عامي 1996-1997، وجاءت النتيجة باحتلال دولة الدانمارك المركز الأول برصيد 9.94، بينما ذهب المركز ما قبل الأخير إلى الباكستان برصيد قدره 2.53، وكان المركز الأخير من نصيب نيجيريا برصيد 1.76 نقطة⁹.

2 - كوارر المصرف الدولي والفساد¹⁰:

ضربت قروض المصرف الدولي رقماً قياسياً في العام 1998، حينما بلغت 28.6 مليار دولار، ووضع في أولوياته في ذلك العام قضية مكافحة الفساد في الدول المقترضة، حينما ظهر الفساد داخل مؤسسات المصرف ذاته، إذ كشفت صحيفة "واشنطن بوست" أن خبيراً فنياً في المصرف، تلقى رشاوى لقاء منح جارٍ له عقداً لمعالجة المياه في الجزائر!!

وأعلن رئيس المصرف "جيمس ولفنسون" في حينها، أنه "إذا كان المصرف الدولي يكافح الفساد لدى الدول المقترضة، فعلينا التأكد وبشكل قاطع من أن الأعمال تسير بشكل ممتاز داخل مؤسساتنا".

ولما كانت المشروعات، التي تنهض بها المصرف تنفذ بموجب نظام "عروض المنافسة الدولية"، الذي يفترض منح العقود للعروض الأقل سعراً، ومنح العروض المحلية خصماً يتراوح بين 10 و15%، لتعزيز الفرصة أمام الشركات المحلية -للفوز بعقود- في مواجهة الشركات العالمية الكبرى، وبناءً على هذا النظام، أصبحت نسبة 44% من تمويلات المصرف تحظى بها شركات البلد المقترض، و56% منها تذهب إلى شركات أجنبية، معظمها في "دول الخماسي" المسيطر: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ولما كانت الشركات الأمريكية هي "الأولى بالشفعة" بحكم الجوار وسكنى الديار، قال أحد كبار المسؤولين في المصرف: "إن معظم أموالنا لا تذهب إلى دول الجنوب "الفقيرة"، إنها تذهب مباشرة من واشنطن إلى بنسلفانيا".

إن الفساد وعلى نطاق واسع، بات مسألة عالمية في معظم العقود الدولية الكبيرة بين الدول الصناعية ومعظم دول العالم الثالث، إذ تؤكد منظمة الشفافية العالمية أنه كلما كان المشروع أكبر، فإنه يجذب اهتمام مسؤول أعلى، وعلى افتراض مثلاً أن خمسة في المائة من كلفة المشروع سوف تدفع رشاوى، فإن المنظمة تضع السيناريو التالي¹¹:

إن خمسة في المائة من مشروع، تبلغ كلفته 200 ألف دولار، سوف تثير اهتمام مسؤول بمرتبة مدير عام، فإذا كانت الكلفة مليوني دولار فإن الخمسة في المائة سوف تغري رئيس مجلس الإدارة، أما إذا وصلت الكلفة 20 مليون دولار فإن الخمسة في المائة، تصبح حصة المدير، وفي حالة كانت قيمة المشروع 200 مليون دولار، فإن ضخامة العمولة قد تدفع برئيس الدولة المقترضة لأن يتصدى للأمر بنفسه¹².

3 - مثال تطبيقي: السد الذي سدد فاتورة الحرب؟!!

أما السد فهو "سد يا سريتيا" على النهر الفاصل بين الأرجنتين والباراغواي¹³، وأما الحرب فهي حرب جزر "مالفيناس"، حينما قامت الأساطيل البريطانية بهاجمة الجيش الأرجنتيني، الذي تمركز في هذا الأرخبيل المحاذي لشواطئ بلاده الجنوبية، ويبعد عن شواطئ المملكة المتحدة مسافة 8000 ميل بحري فقط¹⁴.

*** وأما التفاصيل فهي بإيجاز شديد:**

وضع الأساس لهذا السد في عام 1973 بكلفة تقديرية، لا تزيد عن مليار ونصف المليار دولار، وتعاقدت عليه عدد من الرؤساء والعديد من الوزارات، وفي عام 1979، قدم المصرف الدولي قرضاً للسد بقيمة 210 ملايين دولار، قبضتها حكومة الجنرالات، وفي عام 1983 تسلم الرئيس راؤول ألفونسين السلطة منهم، وكانت فاتورة السد، قد وصلت إلى مليار دولار، دون أن ينهض بعد، فانقسمت الحكومة الجديدة إلى قسمين: قسم رأى التقدم في إنجاز السد واستمرارية العمل به، وقسم آخر رأى التوقف عن إتمام ذلك السد الأسطوري...، غير أن الفريق الأول بمؤازرة مستشار المصرف الدولي "دوكا كار ينزا" حسم المنازلة لصالحه، ونجح في عام 1988 في الحصول على قرض جديد بقيمة 252 مليون دولار لمتابعة بناء السد.

وحينما وصل الرئيس كار لوس منعم إلى الحكم في عام 1990، وجد أن نفقات السد قد تجاوزت مبلغ 3مليار دولار، ومع ذلك فإن ما تم إنجازه من السد، لم يكن يزيد على 60% من الإنشاءات. واتجهت الأنظار بالاتهام نحو جميع العقود الدولية المبرمة مع الشركات العملاقة، غير أن المصرف الدولي دفع بقرض ثالث في عام 1992 بقيمة 300 مليون دولار لإتمام السد، وبعد 22 سنة فقط!! توجهت بعثة من المصرف الدولي لمعاينة المشروع على أرض الواقع فوجدت:

- أن عدة آلاف من المزارعين، الذين فقدوا أراضيهم ومنازلهم بسبب بناء السد، لم يتم تعويضهم نهائياً، فهم لم يمنحوا أي بدل مالي أو أية أرض.

- عدداً من الفضائح التقنية من بينها أن "مصعداً للأسماك"، بلغت كلفته 25 مليون دولار، المفروض أن مهمته تسهيل صعود الأسماك عكس التيار لوضع بيوضها عند مصب النهر، ثم يتيح لها العودة ثانية إلى المجرى، إلا أن المصعد المنفذ -كما وجدته البعثة- يسمح بصعود الأسماك ولكنه لا يسمح لها بالعودة.

- أن مشروع السد - لكي يصبح سداً - سوف يكلف حكومة الأرجنتين 6 مليارات دولار، أما الرئيس "منعم" فرفع التقدير إلى 12 مليار دولار، وأطلق عليه "تصب الفساد"¹⁵.

أما العلاقة بين السد والحرب فمردها إلى قول أحد خبراء المصرف الدولي: "إن هذا السد نجح في تمويل حرب الفولكلاند"، وهذا القول نفهمه بدورنا على وجهين:

- أولهما؛ أن أموال القروض استخدمتها الأرجنتيين لتمويل حربها في الدفاع عن تلك الجزر.

- وثانيهما؛ أن أموال تلك القروض كانت تخرج من حسابات المصرف الدولي إلى حسابات الشركات البريطانية الكبرى، التي تمول بدورها خزينة الدولة البريطانية بالمال من خلال الضرائب، وبأحدث المعدات العسكرية التي تنتجها¹⁶.

ولما كان الفهم الأول في حال تحققه ينفي تهمة الفساد، عن جنرالات الأرجنتين، فإننا نرجح الفهم الثاني، وبمقتضاه يتحقق وجود الفساد عبر القرائن والأدلة الموجودة فالحكومة تقبض القرض تدفع للشركات، ثم تسدد هذه بدورها النصيب المتفق عليه لأعضائها المتعاونين معها.

وأما المصرف فهو الراعي الرسمي والممول التنظيمي للعملية عبر خبرائه، الذين يسدون بنصحهم... فمن المعلوم أن المصرف الدولي، حينما يقدم قرضاً يشترط على الدول الاستعانة بخبراء للإشراف على المشروع ومتابعة أعماله حتى النهاية، وهؤلاء لهم امتيازات مالية "رسمية" يحصلون عليها بمجرد تكليفهم، فضلاً عما يؤول إليهم من المشروعات التي يشرفون عليها... لاسيما إذا كانت بقرّة حلوباً مثل "سد يا سريتا"¹⁷!

ثالثاً- المصرف الدولي وحقيقة تمويل الحروب في الدول الفقيرة؟!!

نموذج تطبيقي : "التدخل في رواندا"

1 - مدخل تاريخي:

استطاع الاحتلال الاستعماري الغربي لهذا البلد الإفريقي منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن يكرس حكماً مباشراً عبر وسائله التقليدية، واستمرارية إعماله لمبدأ "فرق تسد"، منذ تلك الحقبة المبكرة¹⁸، حتى اندلاع المجازر العرقية الرهيبة في ذلك البلد، فقد وقعت رواندا في قبضة الاحتلال الألماني، ثم البلجيكي من بعده، الذي اعتمد على بعض شيوخ القبائل في الإصلاحات الإدارية التي أدخلها لحماية مصالحه، في مقابل إقرارهم على سلطاتهم المحلية، الأمر الذي أسهم في انهيار تضامن الجماعات المحلية، وحولت علاقات التعامل التقليدية من أجل خدمة مصالح المستعمر، فضلاً عن إرساء القواعد لمناخ

الخوف والشك المتبادل بين أبناء الوطن الواحد من المجموعتين العرقيتين من "التوتسي الذين لا تزيد نسبتهم عن 15%، بينما الهوتو أكثر من 80% من السكان". وسعى الاستعمار البلجيكي خطوة أخرى في إفساد البلاد، حينما عهد لمؤرخيه بمهمة كتابة "تاريخ رواندا" الشفاهي، وزيفت السجلات التاريخية وشوهت الحقائق: واعتبر الملوك منحدرين من سلالة "التوتسي" وحدها، وأظهرت قبائل "الهوتو" كفتنة تابعة. وطور المستعمرون البلجيكي فئة من التوتسي أسمتهم "بالزئوج المنطوريين"، أسندت إليهم مهام القيادة الميدانية، وأوكلت في الوقت نفسه إلى البعثات التبشيرية والأسقفيات - فضلاً عن مهمتها الرئيسية - مهمة إجبار الفلاحين على الاندماج في النظام الاقتصادي الاستعماري، وبذلك تنامت بذور الحقد الإثني بين سكان رواندا، وتزاوجت مع الموازين الاقتصادية المختلفة التي خلفها الاستعمار، فولدت مأساة رواندا في أوائل تسعينات القرن الماضي.

والحرب الأهلية في رواندا - على الرغم من هذه الصفة - ليست صنعة محلية فحسب، بل إن المساهمات الخارجية التدخلية، قد أسهمت عملياً في تصعيدها واستمرارها، فالجوار الإقليمي لهذه الدولة - وبحكم الامتدادات الإثنية العابرة للدول - عزز إمكانيات الأطراف المتحاربة بالدعم المادي والمعنوي، الذي مكن لها من الاقتتال غير مرة في أعوام 1959 و 1969 و 1972.

ولكن القتال الذي اندلع في تشرين أول/أكتوبر 1990، كان الأعتى والأكثر همجية منها جميعاً، حينما قامت القوات العسكرية لجبهة المعارضة الرواندية "RPF" "Rwanda Patriotic Front" التي تمثل التوتسي بالغزو المسلح *armed invasion* للبلد، آخذةً بذلك قصب السبق في واحدةٍ من أخط الحروب "البينية" عبر التاريخ، التي أطاحت أكثر من 800.000 ألف قتيلٍ وأكثر من اثنين مليون لاجئ، ولتتجلى تلك الحرب، بعد أن أضافت إلى سجل قتلها رئيسي رواندا وبوروندي في حادث انفجار طائرة فوق كيغالي العاصمة؛ عن بلدٍ محطمٍ تواجهه، فضلاً عن خسائره، محاكمة عشرات الآلاف من المتهمين بجرائم الإبادة Genocide¹⁹.

وقد ظهرت الكارثة الرواندية - كما أبرزتها وسائل الإعلام - قدراً لا مفر منه، لا بد وأن تمر به تلك البلدان في مرحلة الانتقال من دولة الحزب الواحد إلى فضاء الديمقراطية والسوق الحرة، لكن ما تجاهلته تلك الوسائل هو أن الحرب الأهلية في

رواندا، قد سبقتها أزمة اقتصادية عميقة الجذور، نهضت عشية اندلاع أزمة الدين وتخصيص جزء كبير من الدخل القومي لخدمته؛ الأمر الذي أودى بالبنية الاقتصادية الهشة لذاك البلد.

وقد لعب تطور النظام الاقتصادي، فيما بعد الحقبة الاستعمارية دوراً حاسماً في تفاقم الأمور في رواندا، إذ أن الاقتصاد - بالرغم من التطور الذي حققه - ظل رهيناً بالبن المحصول الأوحده في تلك البلاد، والذي يزودها بأكثر من 80% من عائداتها بالقطع الأجنبي، إذ أن نحو 70% من الفلاحين يزرعون البن²⁰، ولكن الوضع الاقتصادي بدأ يتدهور، وتبعه الوضع الغذائي الذي انحدر مع عقد الثمانينات من القرن الأقل مشكلاً نهاية الأزمة الاقتصادية ومعها انكماش مؤسسات الدولة في رواندا، لتبدأ الأزمة الرواندية المروعة²¹، والتدخل المباشر لثنائي "بريتون وودز" صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في حياة تلك الدولة ووجودها²².

2 - وسائل التدخل التي استخدمها المصرف الدولي في رواندا:

أتاحت الظروف السياسية - ذات المنشأ الاقتصادي كما تقدم- التي كانت تمر بها رواندا آنذاك ممراً مثالياً، لتدخل هيئة التمويل العالمية بألياتها وبرامجها ووصفاتها المعدة مسبقاً في أغلب الظروف²³.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وضعت بعثة المصرف الدولي سلسلة من التوصيات بغية إعادة رواندا إلى طريق النمو الاقتصادي المستدام، وخلصت إلى عرض الخيارات السياسية المتاحة أمام البلاد في شكل سيناريوهين:

أ- السيناريو الأول المسمى "دون تغيير استراتيجي": ويرتكز على وضع التخطيط في الدولة على ما هو عليه.

ب- السيناريو الثاني المسمى "مع التغيير الاستراتيجي": وينهض على تغيير النظام القديم والانتقال إلى "اقتصاد السوق".

وبعد دراسات عدة و"محاكاة" اقتصادية للنتائج المحتملة، توصلت لجنة المصرف الدولي المكلفة برواندا إلى اعتماد السيناريو الثاني، سوف يزيد مستويات الاستهلاك

ويسهم في انتعاش الاستثمار وتحسن ميزان المدفوعات، ولكنها لفتت إلى أن تلك النتائج المرجوة من السيناريو، إنما تتوقف على تنفيذ الوصايا التالية:

* تحرير التجارة.

* تخفيض سعر العملة.

* إلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة للزراعة.

* خصخصة منشآت الدولة.

* تحجيم الكادر الوظيفي والعمالي في البلاد بالفصل حيناً²⁴ وبالتسوية "التسريح

المبكر" حيناً آخر.

واتصاعت رواندا إلى توصيات المصرف الدولي، فاعتمدت السيناريو الثاني

المسمى "مع التغيير الاستراتيجي"، وعلى الرغم من تنفيذ الوصايا الملزمة لهذا السيناريو، فإن النتائج المرجوة لم تتحقق، بل تحققت نقائصها تماماً، مما أسهم في تهويل المحنة الرواندية، فقد أدى تطبيق ذلك السيناريو إلى :

أ- أسهم هبوط الفرنك الرواندي بمقدار 50% في إقصاء حالة الاستقرار النسبي للأسعار، وإطلاق آليات التضخم، وانهيار قيمة الدخل الحقيقية، وأعلنت زيادات كبيرة في أسعار الوقود والمواد الاستهلاكية الأساسية، وزاد مؤشر الأسعار الاستهلاكية من 1 % عام 1989 إلى 19.2% في عام 1991.

ب- تدهور وضع ميزان المدفوعات تدهوراً شديداً، وزاد الدين الخارجي بنسبة كبيرة، ودبت الفوضى في أجهزة الدولة، ودفعت منشآت الدولة إلى الإفلاس، وانهارت الخدمات العامة.

ج- زادت نسبة سوء التغذية الحادة بين الأطفال، وزاد عدد حالات الملاريا المسجلة بنسبة 21% في العام التالي على اعتماد السيناريو المشار إليه آنفاً، وأدى رفع الدعم عن التعليم الأساسي وفرض الرسوم الباهظة عليه إلى انخفاض شديد في نسبة الالتحاق بالمدارس.

د- أدت التدابير الاقتصادية الجائرة، التي فرضها السيناريو إياه على الفلاحين إلى إصابتهم بحالة شديدة من اليأس، دفعت بهم إلى اقتلاع أكثر من 300.000 شجرة بن، وتردت أحوال القطاع الزراعي تردياً مروعاً، أعلنت عنه منظمة الأغذية والزراعة "FAO"، وحذرت من وجود مجاعة واسعة في المقاطعات الجنوبية.

هـ- وصل الاقتصاد الرواندي إلى مرحلة الانهيار الكامل بتدهور إنتاج البن وتسويقه، بسبب الحرب الأهلية من جهة، وعجز منظمة "روانكوس" - المنظمة المحلية المسؤولة عن تجهيز البن وتصديره - عن العمل بسبب السيناريو، الذي وضعته مؤسسة المصرف الدولي العتيبة!!²⁵

3 - آثار التدخل ولزوم المسؤولية الدولية عنه:

أ - بعد أن أجهز السيناريو المسمى "مع التغيير الاستراتيجي" على الاقتصاد الرواندي، بدأت أموال القروض والمساعدات بالتدفق - اعتباراً من 1990/9/17 - على المصرف المركزي في رواندا، وكان من المفترض أن تتدارك النقص الحاد في السلع والمواد الغذائية في بلد، كانت تعيش معظم أجزائه مجاعة حقيقية، غير أن النظام الحاكم حول الموارد الجديدة إلى قنوات مختلفة، إذ حولها لتمويل صفقات العتاد العسكري، وتدعيم بنية القوات المسلحة لتقفز بين عشية وضحاها من خمسة آلاف مقاتل إلى أربعين مقاتل، فضلاً عن مساندة "الميليشيات" المدنية المسلحة التي نفذت معظم المذابح.²⁶

وفي خضم الحرب، أوصى المصرف الدولي بخصخصة عددٍ من المنشآت المملوكة للقطاع العام، مثل شركة الغاز الوطنية، وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما أدى إلى زيادة جيوش العاطلين عن العمل، ورفد الحرب الدائرة وبوقودها الرئيس.

ولم يكتف المصرف الدولي بذلك، بل أوصى بإلغاء معظم مشاريع الاستثمار العام في البلاد، وتخفيض استثمارات الدولة في مجال الزراعة، والتخلي عن برنامج استصلاح أراضي المستنقعات الداخلية، الذي كانت قد بدأتها الحكومة استجابةً للنقص الشديد في رقعة الأراضي الصالحة للزراعة، أما تبرير المصرف الدولي بإلغاء عملية الاستثمار في هذا المشروع بالذات، فمؤداه أنه غير مربح.²⁷

ب - الحقيقة أن رواندا مثلها فيما آلت إليه الأمور مثل معظم دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء العربية الكبرى، تلك الدول التي مزقتها الحروب الاثنية والمجاعات وفساد الإدارة، وسواها من القضايا الشائكة والمعقدة، التي جعلت من الاستقلال بالنسبة إليها نقمة عبر عنها وزير خارجية كينيا، قائلاً: "إن التحدي، الذي يحط من كرامة شعبنا هو الفقر"²⁸.

ج - وبحسبان ما تقدم، يأتي السؤال ملحاً من المسؤول الحقيقي عن جرائم الإبادة الجماعية "Genocide"²⁹، التي ارتكبت في رواندا لتحتل مكانتها في سجل الجرائم الدولية المروعة في القرن العشرين.

إن إلقاء تبعات المسؤولية على الحقد القبلي عميق الجذور بين "التوتسي" و"الهوتو"³⁰، فيه إخفاء جانب مهم من الحقيقة، التي أسهمت بداءة في غرس بذور الحقد القبلي، ورعايتها إبان حقبة الاستعمار الغربي، وقد يقول قائل: ذلك رجوع بعيد، ولكن ما لا يمكن إغفاله عند تحديد المسؤولية عما يحدث في رواندا، ذلك الدور الذي لعبته مؤسسات المصرف الدولي عبر توصياتها "الأمرة"، باعتماد السيناريو المسمى "مع التغيير الاستراتيجي"، الذي أسهم في إفقار ذلك البلد، وأدى إلى إنكفاء نار الاقتتال عبر الإجراءات التشفية الشديدة، التي أودت بالكيان الهش لمؤسسات الدولة، ودعمت الحرب الأهلية بجيوش العاطلين عن العمل الناجمة عن عمليات الخصخصة³¹.

وقد تأخر - على عادته - التنظيم الدولي المعاصر في معالجة الأزمة الرواندية، باعتبارها من القضايا الواقعة خارج دائرة الاهتمام المباشر للقوة المهيمنة فيه، وأبرم اتفاق سلام عرف باسم تفاهم أورشا Arusha Accords، الذي وقع في تنزانيا بين الحكومة وجبهة المعارضة الرواندية RPF خلال شهر آب/أغسطس 1993، وقضى بتكوين حكومة وحدة وطنية، ساهمت في تشكيلها خمسة أحزاب رئيسة من التوتسي والهوتو، وبدأت الحكومة في أعوام 1996 و 1997، بإعادة توطين السكان، وإعمار ما دمرته الحرب من البنى الاقتصادية والاجتماعية. وتشير تقارير المصرف الدولي، أن المحادثات متعددة الأطراف التي جرت في "استوكهولم" بالسويد، إبان حزيران/يونيو 1998، وفي لندن خلال تموز/ يوليو 1999، قد أسهمت بالفعل في تمويل بعض برامج الحكومة في إعادة البناء، وإن المفاوضات مستمرة لتدعيم برامج الإصلاح. وتعلن تقارير المصرف أنه أسهم خلال الفترة ذاتها في تمويل عدة مشاريع تتعلق بالمياه والزراعة، تنشيط القطاع الخاص، ومن المتوقع أن تبلغ جملة التسهيلات التي يراها المصرف الدولي حوالي 125 مليون دولار خلال العام 2001.

وهكذا، نجد أن المصرف الدولي، ومن ورائه الدول المانحة، ما زالت تمارس

دوراً وصانياً جديداً، يسهم في تسكين الأزمة، ولكن قد تنفجر من جديد!

د - من أجل ذلك، فإن القضية الرواندية - رغم انتهاء الحرب - استمرت ببعدٍ عميق، يحمل بذور الحرب في المستقبل، فليس لدى المليونى لاجئى رواندى - المحشورين فى مخيمات اللجوء فى زائير وتنزانيا - ما يعودون إليه، ولا ما يتطلعون إليه: فالحقول الزراعية دمرت، واقتصاد البن قد انهار، والعمالة الحضرية والبرامج الاجتماعية قد محيت، وستتطلب عملية إعادة بناء رواندا "برنامجاً اقتصادياً بديلاً"، تنفذه حكومة ديمقراطية حرة - تنهض على التضامن بين عناصر التركيبة السكانية - بعيداً عن وصاية المصرف الدولي، أو ولاية الدول المانحة للقروض، ولعل أول ما يفترضه النهوض بهذا البرنامج :

- 1- إلغاء الدين الخارجى وتدفق غير مشروط للمعونة الدولية.
- 2- تعبئة الموارد المحلية وبناء البنية التحتية للدولة.
- 3 - توفير قاعدة إنتاجية مأمونة وثابتة لسكان الريف³².
- 4 - أن تسير التنمية إلى جانب الديمقراطية، لأن التنمية تضمن الاستقرار الاجتماعى للغالبية من الأفراد، كما أن الديمقراطية تضمن المشاركة السياسية الفعالة لهم³³، لأنها تساهم فى بناء الثقة بين أبناء المجموعات الإثنية، التى تناحرت طويلاً ... وما زال الجمر تحت الرماد³⁴!!

¹ - انظر: ميشيل تشودوفسكى، عولمة الفقر، الطبعة الثانية، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، دار سطور، القاهرة، 2000، ص300-301.

² - See: World development report: attacking poverty 2000 - 2001, A co-publication of World Bank & Oxford university press, p 9.

³ - جاء فى تقرير المصرف الدولي ما نصه أن أولئك الأطفال "لا يعيشون حتى عيد ميلادهم الخامس"، ويكأن أولئك الأطفال احتفلوا بأعياد ميلادهم الأربعة السابقة على وفاتهم، وكاننا بأولئك الموظفين القابعين فى أبراجهم العاجية فى واشنطن حيث المصرف الدولي؛ ينظرون إلى العالم من عل، كما نظرت "ماري أنطوانيت" من شرفة قصرها إلى أفواج الجياع المطالبة بالخبز، وقالت كلمتها المأثورة - التى كلفتها رأسها فيما بعد - لماذا لا يأكلون البسكويت؟!

⁴ - See: W.D.R, op. cit., p11.

⁵- See: Caufield. Catherine, Masters of Illusion: The World Bank and the Poverty of Nations. نقلاً عن: شوقي رافع، عولمة الفساد، مجلة العربي، العدد 481، عام 1998، ص 140.

⁶- "A general definition of corruption is the use of public assets for private use and embezzlement of public funds by politicians and high- level officials".

-See: GRAY "C.W" & Kaufmann .D, 'Corruption and development', F&D, March 1998, p. 2.

⁷-Ibid., p1.

⁸- العقود الدولية *Contrats internationaux* : " هي اتفاق بين دولة ذات سيادة أو إحدى الهيئات العامة التابعة وشركة خاصة تابعة لدولة أخرى أو متعدد الجنسيات، أي يتجاوز نشاطها حدود أكثر من دولة، بقصد إنشاء مشروع كبير أو اكتشاف واستغلال ثروة طبيعية في مقابل يتم الاتفاق عليه بين الطرفين أياً كانت صورته".

-Well "P", 'Problèmes relatif aux contrats passés un état et un particulier', R.C.A.D.I, 1969 .III.

- نقلاً عن - أستاذنا المرحوم - الدكتور علي إبراهيم، الوسيط في المعاهدات الدولية، دار النهضة العربية، 1995، ص 84.

⁹- Robert. D & Olivier. D, ed ,La Democratie, Editions du Rocher, Paris, 1999.

- نقلاً عن د. جورج طرابيشي، "ثنائية الديمقراطية والفساد: سؤال ودور احتكار السلطة"، صحيفة الحياة، العدد 13273، يوم 1999/7/11.

¹⁰ - انظر: ميشيل تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص 187.

¹¹- See: Caufield. C., op.cit., p.141.

¹² - انظر المرجع السابق ص 142، لم يعد يثير هذا الرأي دهشة عند سماعه، إذ اعتادت الأخبار أن تطالعنا منذ العقد الأخير في القرن العشرين وحتى الآن، بالعديد من أسماء الرؤساء الذين نسبت إليهم تهمة الفساد، وليس آخرهم "جوزف استرادا" رئيس الفلبين، ولا الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن واحد، ولا حتى الرئيس الأرجنتيني السابق كارلوس عبد المنعم...

¹³- Caufield.C, op.cit.,p 143.

¹⁴- See: LEVITIN. "M.J", The Law of Force and the force of Law", H.I.L.J, 1986, vol. 27, p635.

¹⁵- Caufield. C, op.cit.,pp.144-145.

¹⁶ - كانت حصة الشركات البريطانية من العقود الدولية الممولة من قبل المصرف الدولي في عام 1997 هي 8426 مليون دولار بحسب التقرير السنوي للمصرف الدولي للإعمار والتنمية لعام 1997.

¹⁷- Caufield. C, op. cit., p143.

¹⁸ - لمزيد من التفصيل في هذا الشأن، انظر: ميشيل تشودوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص. 114.

¹⁹- See: ICRC annual report, op.cit., pp.80-81.

²⁰ - انظر: ميشيل تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص 110-114.

²¹ - ارتكبت في رواندا - ذلك البلد الإفريقي الصغير نسبياً - كل الجرائم المدانة دولياً، بحسب لوائح نورمبرغ- طوكيو، وسواها من الاتفاقيات الدولية، التي أسند إليها ضمان أمن الإنسانية، ولكن المذابح العرقية بين التوتسي والهوتو، أطاحت بذلك الرصيد. لمزيداً من التفصيل في هذا الشأن:

- See: NEIER Aryeh, War crimes 'Brutality, Genocide, Terror, and the Struggle Justice', Part II, Times Books, New York, 1998, pp.192-195.

²² - أخذ التدخل المباشر في شؤون تلك الدولة - إيان أوج أزمتها - شكلاً محدداً، رسمت إطاره الدول المانحة؛ أي الدول التي تولت تقديم الإعانات وتسهيل عمليات الإقراض والتفاوض مع كل من المصرف وصندوق النقد الدولي، بل إن تلك الدول، قد آلت إليها فعلاً السلطة السياسية المباشرة في تلك الدولة. انظر: ميشيل تشودوفسكي، المرجع السابق، ص. 113.

²³ - مع الثمانينات، اتجهت مشروعات المصرف الدولي إلى ما عرف ببرامج التكيف الزراعي "SAL"

Structural Adjustment loans، وهي نوع من التمويل البرامجي *Program Financing*، يمول المصرف بمقتضاه دولة ما للقيام بسياسات معينة، أخذت شكل الوصفة المعدة مسبقاً. لمزيد من التفصيل في هذا الشأن، انظر: د. حازم النبلاوي،

النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257 لعام 2000، ص192.

²⁴ - انظر: ميشيل تشوسودوفسكي، المرجع السابق، ص115.

²⁵ - انظر: ميشيل تشوسودوفسكي، المرجع السابق، ص116-118.

²⁶ - See: NEIER. Aryeh, op.cit., pp192-195.

²⁷ - انظر: ميشيل تشوسودوفسكي، المرجع السابق، ص119-120.

²⁸ - انظر: Oinna Anyadike، تباطؤ دول الجنوب في التنمية، في: حقوق الإنسان معارك مستمرة بين الشمال والجنوب، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994، ص204.

²⁹ - **GENOCIDE**: The crime of trying to destroy a national ethnic, racial or religious group, committed if there been killing or serious injury to members of the group intent.

See: Dictionary of law, Collins publishers, Stewart "W.J", Glasgo, UK.1996, and p.184.

ولمزيد من التفصيل في هذا الشأن، انظر: د. سمعان بطرس فرج الله، "الجرائم ضد الإنسانية، إبادة الجنس وجرائم الحرب وتطور مفاهيمها"، في: دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 2000، ص428.

³⁰ - في حيثيات معالجة القضاء الدولي ممثلاً بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، لمدى انطباق الصفات الواردة في المادة الثانية - المذكورة آنفاً - على الجماعات المتحاربة في رواندا، سيما وإنها تنتمي إلى عرق واحد. انظر: المرجع السابق، ص431.

³¹ - انظر: ميشيل تشوسودوفسكي، المرجع السابق، ص119.

³² - انظر: المرجع السابق، ص121.

³³ - لمزيد من التفصيل للدور الذي يرسمه المصرف الدولي لنفسه في قضية رواندا " *World bank role*"

- World development report: attacking poverty 2000 – 2001, op. cit., p

³⁴ - ففي هذا اليوم - السبت 2004/4/24م - طالعتنا الأنباء أن القوات المسلحة الراوندية أغارت؛ على أجزاء متاخمة من إقليم الكونغو الديمقراطية؛ هذا الكيان الأفريقي البائس - بدوره - الذي تتناهبه الحروب الطاحنة والمحن المتوالية؛ كحال السواد الأعظم من ((أقاليم الشقاء)) في القارة السمراء...